

تتضمن المسابقة مستندين وأربع مجموعات من الأسئلة :

مستند 1

لا تُعتبر عملية مراقبة الانتخابات من قبل المجموعات المحلية بالظاهرة الجديدة، ذلك أن موظفي الانتخابات والمتنافسين السياسيين قد سعوا لأمد طويل إلى أن يُطوّروا ويُطبّقوا وسائل تضمن إجراء انتخابات عادلة في بلدناهم. لقد أضحت المراقبة المحلية في السنوات الأخيرة أكثر تطوّرًا، حيث أسهمت أعمال المراقبة المحلية التي تُقدّمها المجموعات المحايدة في تعزيز الممارسة الديمقراطية الصحيحة. ولتحقيق عمليّات انتخابية أكثر نزاهة وصدقًا، لا بدّ من تشجيع ممارسات الحملات الانتخابية العادلة، وخلق جمهور من الناخبين أكثر وعيًا ومعرفة، والحدّ من إمكانية التلاعب والغشّ يوم الانتخابات. يُمكن للمراقبة المحلية أن تطوّر وتقوّي المؤسسات الضرورية لدعم النظام السياسي الانتخابي الديمقراطي، فأعمال المراقبة تُساعد المواطنين على أن يتعلّموا ويكتسبوا المهارات التنظيمية اللازمة، لكي يشتركوا بفعالية وبصورة مؤثرة في الحياة السياسية للبلد في فترة ما بين الانتخابات.

في كثير من الأحوال تطوّرت المجموعات التي كانت قد شكّلت لمراقبة الانتخابات إلى منظمات مدنيّة ذات قاعدة أوسع، أدّت إلى تطوير المجتمع المدني، الذي ساهم في تدعيم إمكانات النجاح والتقدّم في الخطاب السياسي، وتحقيق مشاركة فاعلة للمواطنين في الحكم، ممّا انعكس إيجابًا على الحياة السياسية.

لكن يجب أن لا تحلّ المراقبة المحلية المحايدة للانتخابات محلّ مراقبة الانتخابات ومراقبة العملية الانتخابية من قبل الأحزاب السياسية والمتنافسين على المناصب، فمن مصلحتهم أن يصونوا حقوقهم وحقوق مؤيديهم، وأن يقودوا حملات انتخابية قويّة وأن يضمنوا نزاهة العملية الانتخابية، وتقوم المراقبة غير الحزبية بتكملة هذه الجهود.

دليل "كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات"،

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون المحلية.

مستند 2

تتميّز الأنظمة الديمقراطية الحديثة بالمشاركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في صنع القرار. ومن المعروف أن دستور الدولة هو الذي ينظّم هذا التفاعل رسميًا، ثمّ تملأ الإجراءات العملية والتجارب السابقة الفراغات التي قد تطرأ، لتبتكر النظام السياسي الذي تتبّعه الحكومة في عملها يوميًا.

جرت العادة في كافّة الديمقراطيات تقريبًا، أن يقوم قادة السلطة التنفيذية غالبًا بتسلّم زمام القسم الأكبر من القوة السياسية، والتحكّم بالموارد المالية، وتوظيف طاقم عمل مكرّس لتطوير السياسات وتطبيق القوانين، وإدارة الاتّفاقيات والبرامج الحكومية. ورغم الهيمنة التنفيذية في دول عديدة، إلّا أنّ ميزان القوى النسبي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ممكن التغيير. فإن كانت المؤسسات التشريعية الجديدة تهدف إلى أداء دور أساسي في حكم أمة ما، فسيقع على عاتق المشرّعين مسؤولية تفعيل دور المؤسسات التشريعية، وإثبات حضورها في وضع القوانين وتطويرها، وتحديد المستوى الملزم للضرائب والنفقات، والموافقة على كلّ القرارات السياسية المهمة التي تتخذها السلطة التنفيذية تقريبًا، فمثل هذه المبادرات توفرّ للمشرّعين فرصة حاسمة للتأثير على السياسات العامة.

الأسئلة :

- 1 - قَدِّم كلاً من المستنديين (1-2) : نوعه، مصدره والمسألة التي يتناولها. (ثلاث علامات)
- 2 - استخرج من المستنديين :
 - أ - سبل تحقيق عمليات إنتخابية أكثر نزاهة وصدقاً. (المستند الأول) (ثلاث علامات)
 - ب - إنعكاسين لتطور المجتمع المدني على الحياة السياسية. (المستند الأول) (علامة) (ان)
 - ج - دور قادة السلطة التنفيذية في الأنظمة الديمقراطية. (المستند الثاني) (علامة) (ان)
 - د - المبادرات التي تُوفّر للمشرّعين فرصة التأثير على السياسات العامة . (علامة) (ان) (المستند الثاني)
- 3 - يُشير المستند الأول إلى أهمية المراقبة ودورها في توفير ديمقراطية الانتخابات.
 - أ- حدّد شرطين واجب توافرها في مرحلة إعلان النتائج لضمان (علامة) (ان) ديمقراطية الانتخابات.
 - ب- أوضح ثلاث دلالات على ارتفاع نسبة المشاركة في الإنتخابات النيابية. (ثلاث علامات)
 - ج- يحقّ لأعضاء المجلس البلديّ، بعد مرور ثلاث سنوات على الأقلّ، طرح الثقة برئيس البلدية ونائبه
 - بيّن الآلية المعتمدة لطرح هذه الثقة.(علامة) (ان)
 - د- سمّ المحكمة الصالحة للبتّ بطعون نتائج كلّ من:
 - الانتخابات النيابية.
 - الانتخابات البلدية.(علامة) (ان)
- 4 - على أثر تعرّض العديد من المناطق اللبنانية لأحداث ألحقت الضرر بسلامة الدولة ومصلحتها، تمّ تكليف الجيش اللبنانيّ مهمة المحافظة على الأمن الداخليّ، بموجب قانون صادر عن مجلس النواب، وذلك بناءً على اقتراح مقدّم من وزير الداخلية والبلديات منفرداً، وعلى أثره وُضعت جميع القوى المسلّحة تحت إمرة وزير الدفاع.
 - أ- صحّح المغالطات القانونية الواردة في المسألة أعلاه. (ثلاث علامات)
 - ب- أذكر تدبيرين يُمكن للقوى المسلّحة أن تتّخذهما عند إعلان حالة الطوارئ. (علامة واحدة)
 - ج- حدّد مهمّتين لقوى الأمن الداخلي تتّفذهما كضابطة عدليّة. (علامة) (ان)
 - د- قدّم ثلاثة مقترحات من شأنها تعزيز قدرة القوى المسلّحة في لبنان. (ثلاث علامات)

العلامة	الإجابة المتوقعة	رقم السؤال
1/4 1/4 علامة 1/4 ع 1/4 ع علامة	مستند 1 : نوعه: نصّ مصدره: دليل "كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات"، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون المحلية. المسألة: أهمية عملية مراقبة الانتخابات وكيفية تحقيق ذلك. مستند 2 : نوعه : نصّ. مصدره : تعزيز القدرة التشريعية في العلاقات التشريعية- التنفيذية، سلسلة الأبحاث التشريعية (بتصرف). المسألة : دور السلطة التنفيذية في الأنظمة الديمقراطية وآليات تفعيل دور السلطة التشريعية.	1
3 علامات علامة لكل فكرة تحذف 1/2 علامة لكل فكرة إضافية. علامتان علامة لكل فكرة تحذف 1/2 علامة لكل فكرة إضافية. علامتان 1/2 علامة لكل فكرة تحذف 1/2 علامة لكل فكرة إضافية. علامتان 1/2 علامة لكل فكرة تحذف 1/2 علامة لكل فكرة إضافية.	أ - <u>سبل تحقيق عمليات انتخابية أكثر نزاهة وصدقاً :</u> - تشجيع ممارسات الحملات الانتخابية العادلة. - خلق جمهور من الناخبين أكثر وعياً ومعرفة. - الحد من إمكانية التلاعب والغش يوم الانتخابات. ب - <u>انعكاس ينطوّر المجتمع المدني على الحياة السياسية :</u> - تدعيم امكانات النجاح والتقدم في الخطاب السياسي. - تحقيق مشاركة فاعلة للمواطنين في الحكم. ج - <u>دور قادة السلطة التنفيذية في الأنظمة الديمقراطية:</u> - تسلم زمام القسم الأكبر من القوة السياسية. - التحكم بالموارد المالية. - توظيف طاقم عمل مكرّس لتطوير السياسات وتطبيق القوانين. - إدارة الاتفاقيات والبرامج الحكومية. د - <u>المبادرات التي توفر للمشرعين فرصة التأثير على السياسات العامة:</u> - تفعيل دور المؤسسات التشريعية. - إثبات حضوره في وضع القوانين وتطويرها. - تحديد المستوى الملائم للضرائب والنفقات. - الموافقة على كلّ القرارات السياسية المهمة التي تتخذها السلطة التنفيذية تقريباً.	2
علامتان علامة لكل شرط	أ - <u>شرطان واجب توافرها في مرحلة إعلان النتائج :</u> - فرز أوراق الاقتراع بحضور مندوبين عن المرشحين. - تدوين رئيس القلم نتائج الفرز في محضر يوقع عليه مع مساعده والمندوبين. - رفع محضر النتائج الى لجنة القيد في الدائرة الانتخابية. ب - <u>ثلاث دلالات على ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية:</u> - اهتمام المواطنين بالشأن العام. - رضى الناخبين عن الظروف المحيطة بالعملية الانتخابية. - ادراك أهمية الانتخابات. - ترسخ شرعية السلطة بحيث يصبح من في السلطة مجسداً للارادة الشعبية. ج- <u>الآلية المعتمدة لطرح الثقة :</u> - عريضة يوقعها ربع أعضاء المجلس على الأقل. - موافقة الأكثرية المطلقة من مجموع الأعضاء.	3

علامتان	د - المحكمة الصالحة للبتّ بطعون نتائج الانتخابات: في الانتخابات النيابية : المجلس الدستوري. في الانتخابات البلدية : مجلس شورى الدولة.	
3 علامات علامة لكلّ تصحيح علامة 1/2 علامة لكلّ تدبير المطلوب تدبيرين علامتان علامة لكلّ فكرة 3 علامات علامة لكلّ مقترح	4 أ - صحّح المغالطات القانونية الواردة في المسألة أعلاه : المغالطات: تصحيحها: - قانون صادر عن مجلس النواب. - وزير الداخلية والبلديات منفرداً. - القوى المسلحة توضع تحت إمرة وزير الدفاع. - مرسوم صادر عن مجلس الوزراء. - وزير الداخلية والبلديات ووزير الدفاع. - ... تحت إمرة قائد الجيش. ب - تدبيرين يمكن للقوى المسلحة أن تتخذهما عند إعلان حالة الطوارئ : * مصادرة الأشخاص والحيوانات والأشياء والممتلكات. * تحرّي المنازل في الليل والنهار وإبعاد المشبوهين. * إعطاء الأوامر بتسليم الأسلحة والتخاثر أو التفتيش عنها ومصادرتها. * إقفال قاعات السينما والمسارح والملاهي ومختلف أماكن التجمّع بصورة مؤقتة. * منع تجوّل الأشخاص والسيارات في الأماكن وفي الأوقات التي تحدّد بموجب قرار. * منع النشرات المخلة بالأمن وفرض الرقابة على الصحف والمطبوعات. ج - حدّد مهمّتين لقوى الأمن الداخلي ينفذهما كضابطة عدلية: - ضبط الجرائم بعد وقوعها. - جمع الأدلة المتعلقة بالجريمة والتحقيق فيها. - مساعدة المحاكم في إجراء التبليغات. - توقيف المتهمين وسوقهم إلى المحاكمة. - تنفيذ الإنابات القضائية والمذكرات العدلية. د - ثلاثة مقترحات من شأنها تعزيز قدرة القوى المسلحة في لبنان: - تزويدها بالأسلحة المتطورة. - تدريب العناصر. - تحديث المعدات التقنية المستخدمة. - تنظيم التعاون والتنسيق بين القوى المسلحة بشكل دائم. - زيادة عديد القوى المسلحة. - إبعاد نفوذ السلطة السياسية.	